وذلك في ذات الآله وان بشا ... يبارك على اوصاله شئ ممنع

وورد ايهام اطلاق الصانع عليه تعالى في حديث صحيح لم يستخضر هو اعتراض بعدم الورود والاسم اجاب بانه مأخوذ من قولهم صنع الله وهو ما رواه الحاكم وصححه البيهقي من حديث حذيفة مرفوعا ان الله صانع كل صانع وصنعته

لا بكيف ... اي لا بكيفية من كيفيات الاشياء كما قاله صاحب

بدء الامالي

شيء لا كالاشياء ... وذاتا عن جهات الست خالي

الشيء اسم للموجود الثابت والذات عند المتكلمين هو الحقيقة اعني نفس الشيء اذا تقرر ذلك فقد ذهب اهل السنة واتباعهم الى جواز ان يوصف الباري تعالى بانه شيء لورود الشرع به كما قال تعالى قل اي شيء اكبر شهادة قل الله وقال تعالى كل شيء هالك الا وجهه لكن بحقيقته تعالى مخالفة لسائر الحقائق فمن ثم كان تعالى لا شكل له لان ما سواه محدث قابل للفناء والزوال بعضه يشبه بعضا وكذلك صفاته تعالى مخالفة لسائر صفات غيره خلافا للكعبي وزعمه الجهني انه تعالى لا يوصف بأنه شيء ولا بكل ما يشاركه المخلوق في اطلاقه وزعمه النفاة سفة اذ ما يجوز اطلاقه على الخالق لا يطلق عليه الا بحقيقة لا تقتضي المماثلة بينه وبين الخلق اذ المماثلة تكثيث بالاشتراك في مجرد النسبة عنهم وهذا باطل لانها لو ثبتت لثبتت المضادات وما احسن ما اجاب به عبد الله المغربي حين طرح عليه استاذه هذا السؤال

فقال

فقال يا بني لو سألك سائل عن معبودك اين هو ما ذا يجيب قال اقول معبودي حيث لم يزل فقال استاذه فلو قال لك اين كان قبل الازل قال اقول كيف هو الآن فبالغ عليه فبصق وبارك عليه وكان المعنى من كون جهة انه مختص بالحيز اختصاص الجوهر بحيزه او مختص بجوهر اختصاص العرض بمحله وتقدم استحالة كونه جوهرا او عرضا فاستحال كونه مختصا بجهة ولانه لو كان فوق العالم لكان محاذيا له وكل محاذ لجسم فاما ان يكون مثله او اكبر او اصغر وكل ذلك تقدير يجوز الى مقدر والاقدر الا الخالق المدبر فقوله الفاكهاني بدل على ذلك اي يقتضي ان كونه في جهة اما ان تدل على نقص او كمال فان كانت نقصاء فيتعالى الله عنها وان كانت صفة كمال فالجهات حادثة والله تعالى لا يفتقر لوجوده فيلزم ان ينتفي عنه الكمال انتفاء لا نهاية له تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا واما الشيء مصدر شأنان اريد به معنى الفاعلية وهو المريدية فيجوز اطلاقه على الله تعالى كما سبق وان اريد به معنى المفعولية فلا كقوله تعالى الله خالق كل شيء والله على كل شيء قدير كذا في شرح بدء الامالي فمثلا على القريب ولا مثل له في ذاته وصفاته عليه متعلق بيطلق قلت ما ذكره اولى من كونه تعالى لا مثل له اي مطلقا اي لا في الذات ولا في الصفات ولا في الافعال هو الحق الذي عليه المتأخرون من علمائنا الامام ابي حنيفة والشيخ الاشعري فلا فائدة مما تكلفه

Copyright © King Saud University